٣٠ تحولات «الأنا والعدو» : تراجع الرسمى وصعود الشعبى

م. احمد بهاء الدين شعبان
أ. هبة رءوف عزت

تمهيد

يواجه الباحث فى النظرية السياسية مهمة انتقاء المفاهيم الملائمة للظواهر محل الدراسة ، ويواجهه تحدى تطوير المفاهيم من أجل فهم تحولات الواقع ومتابعة إيقاعاتها ، وإلا انتهى به الأمر للتنظير لواقع متخيل وعجز عن تقديم تفسير لمجرياته ، وبقيت الجماعة العلمية تناقش الظواهر بمفاهيم غير منطبقة ، أو وهذا هو الأخطر- تدرس نفس الظواهر التى تطالها الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمفاهيم المستخدمة ، ولا ترى البتة- ظواهر مستجدة وهامة بل وربما أكثر أهمية من الظواهر المتراجعة رغم استقرار الجدل حولها واستمراره - والتى لا تبشر بنقلة فى الواقع ، فيتم تهميش إرهاصات تحول وأفق تغير ، وتتكلس النظرية لتلهث وراء المفاجآت ثم تفرض عليها الأحداث - الفاصلة غالبًا والعنيفة أحيانًا - الاجتهاد ، وتظل حينئذ تتحمل عبء القصور فى تحقيق وظيفة "التنبؤ" التى هى إحدى أدوارها الرئيسية ، ناهيك عن تبصير الناس بمساحات التأثير الصاعدة وتنبيههم لدوائر التأثير الآفلة ، لتكون النظرية نبراسًا للمجتمع يُرَشِّد حركته ويسهم فى تطوره بل ونهضته.

ولا شك أن مركزية مفهوم الدولة فى النظرية السياسية والعلوم السياسية قد ألقت بظلالها على اقتراب الباحثين من الواقع ، إذ تم التركيز فى دراسة المواطنة على طبيعة الدولة التى هى الطرف الأقوى فى علاقة الدولة- المواطن ، والتى تعطى شرعية قنوات المشاركة السياسية ، وتمارس القوة بكافة أشكالها ، وتحتكر إدارة التنشئة والتثقيف مباشرة أو من خلال مؤسسات تعطيها الشرعية (فلا تعطيها لغيرها) ، وتوجه مناخ المواطنة الثقافى والإعلامى ، وتضبط الخروج عن "الشرعية" بالوسائل الأمنية اللينة والصلبة.

حتى عندما صعد مفهوم المجتمع المدنى فى الثمانينيات فقد تمت دراسة هذا المجتمع فى علاقته بالدولة تكاملًا وتنازعًا ، تقنينًا وتجريمًا.

إعادة ترسيم خرائط الأنا والعدو

وفق تعريف كارل شميت للسياسة فإن جوهر الظاهرة السياسة هو تحديد الأنا والعدو ، كانت الدولة عادة هى التى تقوم بذلك ، لكن منذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتنامى توجه التطبيع السياسى والاقتصادى نجد أن فكرة العدو المباشر التى شكلت الثقافة السياسية والمخيلة الشعبية قد انتقلت مسئولية صياغتها من الدولة وأجهزتها للمجتمع والناس ، ولم يتم ذلك فى ظل حياد للدولة بل فى ظل سياسة إعلامية وتعليمية منظمة من أجل تذويب فكرة العدو بالشكل المباشر المكانى والعسكرى والسياسى ربما ليصبح العدو هو التخلف والأمية وغيرهما من "التحديات" التى تواجهنا ، وبدلًا من أن يكون وصف العدو هنا مجازًا بلاغيًا صار نهجًا سياسيًا ، لذلك كانت أهمية إدراج هذا البحث فى محور المواطنة ودوائرها الخارجية ؛ لأنه يتعلق بتصور الذات فى مواجهة العدو الخارجى (إسرائيل بشكل مباشر ثم القوى التى تناصرها) ، وهو أيضًا يرتبط بالحديث عن قضايا أخرى يثيرها موضوع المواطنة مثل المواطنة فى سياسات الحياة اليومية والمواطنة فى أفقها العربى وأفقها العالمي.

لقد انتقلت مهمة الحفظ على صورة إسرائيل كعدو للناس ، فما الذى حفظ هذه الصورة لأجيال لم تشهد حروب مصر ولم تتعرف على الفكر القومى فى مده ولم تنشأ سوى على حديث السلام كخيار استراتيجي؟ لا شك أن الذى حفظ ذلك هو ثقافة الناس بقنواتها الدينية والحزبية المعارضة وأيضًا بميراث الذاكرة وحتى ثقافة النكتة والأغنية من الشيخ إمام لشعبان عبد الرحيم ، ثم تجيء صورة مثل صورة محمد الدرة أو مشهد مثل اقتحام مسجد أو كنيسة أو هدم منزل لتطفو هذه الصورة لسطح الوعي.

وتسعى هذه الورقة لرصد ظاهرة محددة غابت عن دراسة خريطة المشاركة السياسية والمواطنة ، والتى اتسعت من دراسة الانتخابات والأحزاب لدراسة النقابات لدراسة الجمعيات الأهلية بل والتنظيمات غير المتمتعة بالشرعية القانونية ، لكنها لم تتسع لدراسة اللجان والحملات الشعبية ذات الهدف السياسى رغم كونها "مساحة" للمشاركة السياسية ذات طبيعة خاصة تحتاج للتوقف والتـأمل عند رسم خريطة المواطنة المصرية والمشاركة السياسية ، لكن من منظور غير مؤسسى وغير سلطوي.

ورغم تعدد نماذج التعبير غير السلطوى من مظاهرات طلبة المدارس لجمع التبرعات بشكل علنى أو غيره أو حتى التعبير الرمزى من وضع كوفية فلسطينية فى السيارة ، نجد حالة اللجان الشعبية للمقاطعة منذ صعود الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠م أحد أبرز النماذج للفعل

الشعبى "الرخو" و"المرن" للمشاركة السياسية الشعبية القاعدية والتلقائية ، وتبرز أهمية هذه الحالة تحديدًا من ناحيتين ، الناحية النظرية والناحية العملية.

والمساحة الزمنية لهذه الدراسة الاستطلاعية هى تلك الفترة الممتدة منذ اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطينى الثانية ، فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م ، وحتى مطلع عام ٢٠٠٤م ، وهى تلك الفترة التى شهدت نموًا متعاظمًا لأنشطة الحركات الشعبية ، المصرية والعربية ، الداعمة لكفاح الشعب العربى الفلسطينى ، والمقاومة للصهيونية والهيمنة الأمريكية ، والمتبنية لقضية مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية ، حيث يمكن التأريخ لميلاد أغلب الهيئات واللجان والجمعيات النشطة فى هذه المجالات ، بالتداعيات التى ترتبت على تفجر الانتفاضة الثانية ، وما نجم عنها من تفاعلات فى أوساط النخبة المثقفة والمسيّسة ، فى الأوساط الشعبية، وحيث ساهمت التطورات الكيفية الهائلة ، فى تكنولوجيا الاتصال ووسائط الإعلام ، وانتشار القنوات الفضائية العربية والأجنبية ، فى جعل الجماهير المصرية والعربية ، تعايش ، ساعة بساعة ، إن لم تكن دقيقة بدقيقة ، وقائع التطورات البطولية/ المأساوية ، على الساحة الفلسطينية ، وتنفعل بها ، وتتأثر بمشاهدها ، وتتحرك لدعم ومساندة الانتفاضة بقوة ، وبصور متعددة.

ومن حيث المدى الجغرافى ، فإن هذه الدراسة تغطى ، بأعلى قدر ممكن من الشمول والتكثيف أنشطة هذه الحركات فى مصر ، على وجه التحديد ، حيث توافرت لأحد كتابها (م.أحمد بهاء الدين شعبان) الظروف التى جعلته فى قلب أغلب الأنشطة الشعبية الداعمة للانتفاضة الفلسطينية ، ومن بعدها الشعب العراقى ، فى مواجهة حملات الحصار والعدوان الأمريكى - مؤسسًا ومشاركًا - ومراقبًا ومؤرخًا ، لكن الدراسة حاولت ، فى ذات الوقت ، أن تلقى الضوء على الأنشطة الشبيهة فى بقاع عديدة من الوطن العربى ، لكى تتحقق الفائدة وتتكامل الصورة ، ومن نافلة القول الإشارة إلى أن الجزء الخاص بالأنشطة الشعبية الداعمة للانتفاضة والمقاومة للتطبيع فى العالم العربى ، تحتاج إلى جهة توثيق أقرب ، ومساحة من التركيز أعلى ، وعمل تحليلى أوسع.

محاور الدراسة

ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة ، وهى رصد "خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية (والشعب العراقى لاحقًا) ، فسوف تغطى صفحاتها المحاور الخمسة التالية :

أولًا : الظروف السياسية السائدة ، والبيئة الحاكمة وقت ظهور هذه اللجان والجماعات والهيئات.

ثانيًا : فكرة تاريخية عامة حول نشأة اللجان الشعبية والجماعات والجمعيات والهيئات العاملة فى مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية والشعب العراقى ، فى مصر وبعض الدول العربية: مستهدفاتها وبرامجها وأطروحتها الفكرية والسياسية ؛ اعتمادًا على وثائقها وما تيسر من دراسات حولها.

ثالثًا : آليات عمل هذه اللجان ، وأدوات حركتها ، وأهم مظاهر نشاطها ، والمحطات المهمة فى مسيرتها.

رابعًا : الخبرات المتراكمة لعمل وأنشطة هذه اللجان والجماعات والهيئات الشعبية.

خامسًا : رؤية نظرية لأبرز ملامح هذه الظاهرة ووضعها على الخريطة النظرية لدراسة المواطنة المصرية فى أفقها العربي.

أولًا : الظروف السياسية والبيئة الحاكمة وقت ظهور هذه اللجان .. والجمـاعات والهيئات

كان قدر مصر- فعلًا وليس مجازًا - أن تمثل قلب الأمة العربية . وبالتالى فهناك "أفق" واضح للمواطنة المصرية هو الأفق العربى ، فالمواطن المصرى يرى أن جزءًا من تعريفه لذاته هو انتماؤه لأمته العربية التى من أجلها كانت الحروب الدفاعية التى خاضها تاريخيًا ذودًا عن الحمى العربى فى مواجهة الغزو الخارجى (ومثال الغزو الصليبى مثال بارز) ثم الاستعمار الغربى ثم الاستيطان الصهيونى منذ أواسط القرن العشرين فى فلسطين ، وكان جزء من تعريف الذات العربية بعد الاستقلال هو نضالها تجاه الكيان المعتدى والمحتل للأراضى العربية وهو إسرائيل ومسئولية العمل من أجل تحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة والأراضى السورية واللبنانية المعتدى عليها ، ثم تتسع هذه الدوائر المتراتبة من الانتماءات والهوية والتضامن لتضم الدائرة الإسلامية ، بجانب وعى جغرافى بالانتماء الإفريقى ، وهى دوائر ربما يتسع الحديث لها فى مناسبة أخرى. وأخيرًا هناك أيضًا الوعى بأن هذا المواطن هو جزء من العالم تأسيسًا على الإنسانية المشتركة ، وهى مساحة البحث الصاعدة تحت عنوان المجتمع المدنى العالمى التى هى مجال مهم للفعل دفاعًا عن القضايا العربية.

العدو الذى كان لعقود طويلة فى علاقة حرب مباشرة مع الدولة والشعب ، وسقط الشهداء من أبناء هذا الوطن فى سبيل تحرير أراضيهم المصرية والعربية من عدوانه ، تحول

بعد معاهدة سلام وقعتها القيادة السياسية- بإرادة منفردة ودون أى تفويض شعبى - إلى "دولة جارة". والسؤال البحثى المهم هنا هو : هل هذا التحول أثر على إدراك المواطن.. لذاته؟ فالوضع يبدو وكأن هناك عنصرًا من عناصر الهوية والوعى بالذات حدث فيه تحول نوعى أو خلل فما أثر ذلك على منظومة الهوية وإدراك معنى وواجب ومسئوليات المواطنة.قد يمكن دراسة هذا التحول من خلال تحليل مضمون مناهج التعليم ، أو من خلال دراسة القنوات التى حاولت الدولة من خلالها أن تبث فكرة التطبيع وثقافة السلام ، وقد يدرس على المستوى المؤسسى الداخلى وصنع السياسة الإعلامية أو الاقتصادية ، أو حتى السياحية والثقافية ، وهكذا. هذه الدراسة هى محاولة لالتقاط ما نسميه بالـ "المفردة" فى التعامل مع هذا التغير وهى مفردة الفعل الشعبى غير المؤطر ، وتم من خلال هذه المفردة الاقتراب من هذه الظاهرة ، فالوعى بالذات من خلال العلاقة مع العدو الإسرائيلى وما طرأ عليها من تحولات على مستوى السياسة والإستراتيجية برز من خلال تعبير الناس عن التضامن مع الشعب الفلسطينى فى ظل غياب الأداة العسكرية للدفاع العربى المشترك ضد العدوان والاحتلال الإسرائيلى ، فمع التبنى الرسمى لمعاهدة السلام مع وظيفة استبقاء ثقافة أن هذا (عدو) وأنه خطر وأن هناك تهديدًا إستراتيجيًّا للأمن القومى وأنه مختلف عنا وأنه مشروع استيطانى ... إلخ. إلى الناس. وانتقل للأفراد كل ما كان تقليديًا من مهام الدولة وما هو منوط بها الدفاع عنه بقنواتها المختلفة وضمان حفظ ثقافته ونقلها للأجيال وتكريس معانيه فى مؤسسات الجيش والدبلوماسية المصرية. ونزعم أن هذا الانتقال بالنسبة لباحث النظرية السياسية يمثل نقلة نوعية لافتة وجديرة بالبحث فى طبيعة الإدراك والوعى بالمواطنة ، فقد تم تنحية فكرة المؤسسية فى التعامل مع هذه القضية واستقرت المسئولية على كاهل الأفراد فى استمرار هذه الثقافة الوطنية والتفكير فى آليات المواجهة والمقاومة المشروعة ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار وجود مشكلة فى المشاركة السياسية وانسداد قنوات الديمقراطية مما استلزم لجوء الأفراد للفعل التلقائي.

فقد تعامل المواطن العادى مع هذا التحول فى السياسة الخارجية والداخلية للدولة (وفى ظل الوعى بأن هناك خللًا واضحًا فى الميزان العسكرى النووي) باستراتيجيات فعل جديدة ، وعليه كان التساؤل المثار تجاه الغطرسة والاعتداءات والبطش الإسرائيلى بالشعب الفلسطيني : ماذا نفعل ! ولم يكن من الممكن الفعل بأكثر من محاولات لإظهار التضامن ومقاومة التطبيع والاحتفال بالمناسبات القومية وحملات المناصرة بالنقابات والجامعات ، والمسيرات وما شابه. ويمكن اعتبار لحظة اغتيال الطفل محمد الدرة لحظة كاشفة بالنسبة

للناس ، فجاءت المقاطعة تحديدًا كشكل جديد أكثر تبلورًا وأوسع مدًى وانتشارًا من الأفعال السالفة الذكر ، وكرد بلور الجهود الشعبية لصيغة جديدة للمقاومة المعنوية والسلوكية اليومية البسيطة والحياتية ،و نرى أن محض الجدل حول جدوى المقاطعة فى ذاته هو جدل مهم للغاية ، أما الإطار الذى طور الفكرة فى قلب الزخم فكان اللجان الشعبية للمقاطعة ،ويرجع اهتمامنا بفكرة اللجان الشعبية لأنها حالة فريدة فى الساحة المصرية تحديدًا ومختلفةً عن المشهد السياسى العام ، فهى ليست لجانًا حزبية وليست أطرًا مؤسسية وليست مجتمعًا مدنيًا رغم أن الذين يشاركون فيها غالبًا من الناشطين ،و يمكننا أن نشبهها بأنها شبكات رخوة ومرنة تتشكل من الناس وتعتمد على جهدهم الطوعي.

يعود توقيت نشأة أغلب هذه اللجان والجماعات والهيئات إلى أواخر العام الأول من القرن الحادى والعشرين ، وبتحديد أكثر إلى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ ، فى أعقاب التطورات المعروفة التى أدت إلى تفجر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الثانية ، وما واكبها من تفاعلات ضاغطة باتجاه تجسيد واضح للدور الشعبى الداعم للانتفاضة.

ومن اللافت - فى هذا السياق- مجموعة من الملاحظات الأولية (وسنسوق ملاحظات أخرى فى الخاتمة) التى يجب وضعها فى الاعتبار عند استعراض تلك الجهود ، لعل أهمها:

أولًا: أن هذه اللجان والجماعات والهيئات نشأت -فى أغلبها الأعم- وباستثناءات نادرة ، خارج مدار جميع الأحزاب السياسية (الرسمية) ، الحكومية والمعارضة ، المتواجدة على الساحة ، فى مصر وأغلب البلدان العربية ، وعبر مبادرات مستقلة تمت من عناصر لا تنتمى - تنظيميًا - لهذه الأحزاب ، وإن كانت تنتمى - فكريًا - لأيديولوجيات العديد منها ، دون أن يعنى ذلك الحجر على حق عناصر هذه الأحزاب ، فى الانضمام ، كأفراد ، إلى هذه اللجان والجماعات والهيئات.

وتشير هذه الملحوظة ، إشارة بيِّنة ، إلى الواقع الراهن لهذه الأحزاب ، وإلى طبيعة البيئة الداخلية لها ، وما يكتنف عملها من صعوبات ، وما يعوق نشاطها من قيود ، جعلتها غير قادرة على مواكبة التطورات السياسية المتلاحقة ، وذات الوتيرة المتسارعة ، وهو ما توافر لنشطاء هذه الحركات الشعبية ، المتحررين - فى الأغلب - من هذه الموانع ، وجعلهم قادرين على المبادرة بعيدًا عن القيود الرسمية و(القانونية) التى تلزم الأحزاب السياسية والهيئات ذات الطبيعة الرسمية بها.

ثانيًا : ومن اللافت أيضًا أن نسبة كبيرة من نشطاء هذه الحركات الشعبية هم من الكوادر السياسية التى اصطدمت بـ "جمود" الأحزاب السياسية (الرسمية) ، والمعارضة أساسًا ،

حيث لم تتمكن آليات عمل هذه الأحزاب ، والمناخ السياسى الراكد ، السائد داخلها ، من الاحتفاظ بهذه القيادات الفكرية والحركية النشطة ؛ بل إن العديد من هذه الأحزاب تحولت إلى بيئة طاردة ، جعلت من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، تعايش الطرفين معًا ، الأمر الذى آثرت معه هذه الكوادر مغادرة مواقعها فى الأحزاب - بعد أن يأست من إصلاح الأحوال داخلها - والبحث عن فضاء آخر ، مستقل ، للعمل من خلاله ، وهذا الأمر يفسر التعدد ، الباعث للانتباه ، فى هذه اللجان والجماعات والهيئات ، والتنوع فى روافدها ومصادرها التنظيمية والأيديولوجية.

ويمكن - لاستكمال عناصر التحليل - الإشارة ، فى هذا السياق ، إلى أن أغلبية واضحة من الكوادر القيادية النشطة فى مجالات الجمعيات الأهلية أو «المجتمع المدني» ، أو ما يطلق عليها الجمعيات غير الحكومى (NGOS) ، التى نشأت مع نهايات عقد الثمانينيات المنصرم ، هم من أبناء هذا الظرف أيضًا ، وبحيث يمكن القول إن هذه الظاهرة هى أبلغ تعبير عن أزمة البنى السياسية ، المصرية والعربية ، التى ضاقت عن استيعاب الأجيال التالية لجيل القيادات المؤسسة ، (والتى تجاوزت أعمار أغلبها الثمانين عامًا) ، وبالتالى دفع جمود هذه الأشكال ، وتيبس مفاصلها إلى مغادرتها ، بحثًا عن آفاق أرحب للعمل.

ثالثًا : وتشكل أغلبية هذه اللجان والهيئات أطرًا شبه جبهوية للعمل ، إذ تضم بين جنباتها عناصر متعددة الانتماءات والفكرة والأيديولوجية ، وعلى الأرجح فهى تحالفات تمزج بين المنتسبين للتيارات القومية (الناصرية) والإسلامية (الإخوان المسلمين - حزب الوسط - حزب العمل) واليسارية (الماركسية) ، والمستقلين ، فى أطر واسعة ، لا تنظمها مراتب تنظيمية محددة.. غير أن بروز هذه الظاهرة وانتشارها لم يمنع تشكيل بعض اللجان والهيئات المقصورة على اتجاه بعينه (يسارى - إسلامي... إلخ).

رابعًا : أن هذه الجمعيات واللجان والهيئات تجاوزت ما يمكن أن يطلق عليه اسم "الشرعية الرسمية" التى تستند إليها الأحزاب السياسية فى العمل ، إلى ما يمكن تسميته بـ "شرعية الأمر الواقع" ، أو "مشروعية الشارع" ، المستمدة من القدرة على طرح وجهة النظر الشعبية ، وما يعتمل فى نفس المواطنين من مواقف وآراء لا تستطيع المواقف الرسمية للدولة - لحسابات خاصة بها - التعبير عنها ، وكذلك فإن هذه الشرعية الشعبية مستقاة من قدرة هذه اللجان والهيئات والجماعات الوطنية على المبادرة ، والتأثير فى قطاعات شعبية أوسع ، واستمداد مشروعيتها من مشروعية القضية التى تنحاز لها ، ومن القدرة على احتمال

التكاليف الأمنية المترتبة على هذا الموقف ، كما حدث فى مرات عديدة ، حيث اعتقل العديد من رموزها ، وبعضهم لا زال فى المعتقلات حتى هذه اللحظة.

خامسًا: ومن المؤكد أن المردود الإيجابى لهذه الظاهرة ، كان يمكن أن يتضاعف ، وأن يعود بالخير الأوفر على الواقع السياسى والبيئة الفكرية والاجتماعية السائدة ، الأمر الذى يصب فى مسار تنشيط مقومات التفاعل السياسى - الاجتماعى ، التى تعانى من التآكل والجمود ؛ إلى الحد الذى دفع البعض لإعلان "موت السياسة" فى بلادنا.

لكن الإطار القانونى الحاكم ، والمتمثل فى ظروف حالة الطوارئ المستديمة ، وتعدد القيود المفروضة على الأنشطة السياسية والاجتماعية ، والمعوقات القانونية والأمنية ، واستنزاف طاقات كبيرة فى مواجهة تلك القيود وللتحايل على تلك المعوقات ، أدى إلى إهدار جانب كبير من النتائج الإيجابية لهذه الأنشطة ، والتى كانت ستصب فى اتجاه تعظيم الفائدة التى ستعود على المجتمع منها ، ورفد الحياة السياسية المصرية والعربية بدم جديد ، وقيادات حركية مؤثرة ، وبأجيال حديثة من الشباب المعني بالشأن العام !

ثانيًا : نظرة تاريخية لنشأة أهم اللجان الشعبية والجمعيات والهيئات العاملة

فى مواجهة الصهيونية ومقاومة "التطبيع" ومساندة المقاومة الفلسطينية كان هناك جهود لتشكيل لجان من المثقفين والناشطين لكنها كانت محدودة المجال والتأثير.

فقد نشأت أغلب اللجان الشعبية والهيئات والجماعات العاملة فى مجالات مواجهة الصهيونية ومقاومة "التطبيع" ومساندة المقاومة الفلسطينية ، فى الفترة الزمنية التى أعقبت معاهدة السلام ، أبرزها:

١ - "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"

التى نشأت إثر مؤتمر عقده المثقفون المصريون ، بعد أيام من توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ؛ وعمدت هذه اللجنة إلى إصدار البيانات الفكرية وعقد الندوات والمؤتمرات المضادة للتطبيع الثقافى مع العدو الصهيونى ، كما أصدرت مجلة باسم "المواجهة" لكى تكون لسان حالها المعبر عن أفكارها ورؤاها. وقد توقفت أعمال اللجنة بعد وفاة الدكتورة لطيفة الزيات التى كانت من أبرز مؤسسيها وتولت الإشراف على أنشطتها.

٢ - "اللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية فى لبنان وفلسطين"

تأسست يوم ١/ ١٢/ ١٩٩٥م ، بغرض تقديم "الدعم المعنوى والإعلامى للمقاومة فى

لبنان وفلسطين" ، وتصدر نشرة شهرية منتظمة باسم "المقاومة" تتولى عبرها المتابعة الدورية لأنشطة حركة المقاومة اللبنانية ولتطورات الصراع العربى الصهيونى على الساحة الفلسطينية ، كما تصدر كتيبات إعلامية ، وتعقد ندوات ومؤتمرات فكرية وسياسية لطرح وجهة نظر المنتسبين إليها فى الأحداث والتطورات المحيطة.

٣ - "الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل"

وقد أُعلن عن إنشاء هذه الحركة ، فى مؤتمر حاشد ، عقد بنقابة الصحفيين المصريين يوم ٢/ ١١/ ١٩٩٦م ، وصدر يومئذ بيانها التأسيسى الذى وصفها باعتبارها "حركة جبهوية تسعى لأن تمثل فى صفوفها كل الاتجاهات الفكرية فى المجتمع ، وهى حركة توعية شعبية ، ديمقراطية الأساس والتوجهات والأساليب ، تنطلق من الرفض القاطع لكل عمليات التسوية السياسية الراهنة التى تتم تحت ظلال الهيمنة الأمريكية الصهيونية على مقدرات أمتنا".

وتصدر اللجنة نشرة غير دورية باسم "الصراع" ، كما صدر عنها كتاب باسم "تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية فى خطاب التطبيع" ، ومجموعة شعرية باسم "قصائد للانتفاضة والحجر" ، والعديد من البيانات السياسية.

٤ - "اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع"

وهى لجنة للعمل الوطنى ، تعمل تحت مظلة أحزاب المعارضة (الرسمية) ، كإطار للتنسيق والتفاعل بين الأنشطة الحزبية وباقى اللجان الشعبية والجماعات الوطنية العاملة فى هذا المجال ؛ وتضم ممثلين للأحزاب السياسية المعارضة وبعض الاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية.

ويصدر عن "اللجنة المصرية" نشرة "التصدي" ، التى ترصد أنشطة "التطبيع" فى مصر ، وجهود مقاومتها ؛ كما تنظم العديد من الندوات والمؤتمرات التى تخدم أغراضها.

وإذا كانت هذه اللجان الأربع أبرز ما تكون من لجان شعبية (وحزبية) قبل وقائع الانتفاضة التى بدأت فى شهر سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠ فقد شهدت المرحلة اللاحقة تكون العديد من اللجان التى تنادت لمد يد العون لأبناء الشعب الفلسطينى فى معركته ، بشتى السبل ، المادية والأدبية ، ومن أبرز نماذج هذه اللجان:

(أ) اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني

تضمن إعلانها التأسيسى تحديدًا لهدفها الرئيس : "تضامنًا مع الشعب الفلسطينى

ومقاومته وصموده البطولى أمام الهجمة الصهيونية العنصرية ، منذ أحداث الأقصى ، تشكلت لجنة مصرية شعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ، وتدعو اللجنة كافة التجمعات الشعبية للمبادرة بتكوين لجان شعبية مماثلة ، والتنسيق فيما بينهما ، حتى تتواصل حركة التضامن ما بين الشعبين: المصرى والفلسطينى ؛ هذا وسوف تسعى اللجنة إلى استخدام كافة الوسائل المتاحة من أجل دعم المقاومة الفلسطينية الباسلة" ، وقد وقع على الإعلان التأسيس للجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطينى نحو ثلاثمائة من كبار المثقفين والسياسيين والفنانين والمعنيين بالشأن العام فى مصر.

تتولى اللجنة تنظيم وتجميع الجهود الشعبية ، من أجل دعم الانتفاضة ، بشتى السبل ، وعلى المستويين الإعلامى والمادى [جمع أغذية ، وأدوية ، وتوصيلها للانتفاضة المحاصرة] ، وتصدر "نشرة إعلامية" منتظمة ، تتولى متابعة أنشطة دعم الانتفاضة فى كل أنحاء مصر ، وتتابع حركة مناصرة نضال الشعب الفلسطينى ، فى شتى المواقع.

وتجاوبًا مع دعوة "اللجنة الشعبية" ، تكونت لجان عديدة فى بعض أحياء القاهرة ، وضواحيها (الوايلى – المعادي ... إلخ) ، وفى العديد من القرى ، والكفور (بالذات محافظتى الإسكندرية والدقهلية) ، والمحافظات ، حيث تتولى هذه اللجان جمع المساعدات الغذائية ، والطبية ، وتوصيلها فى قوافل شعبية ، إلى أبناء شعب فلسطين داخل خط الحصار.

وقد بدأت هذه الحملات بقافلة أولى ، نُظمت فى الخامس والعشرين من شهر نوفمبر/ تشرين الثانى عام ٢٠٠٠م ، وتوجهت حاملة نحو مائة طن من المواد الغذائية والأدوية – يرافقها نحو مائة وخمسين عضوًا من أعضاء اللجنة ، إلى مدينة رفح المصرية ، بهدف الالتحام بأبناء شعب فلسطين ، عبر القطاع الفلسطينى من مدينة رفح. وقد منعتها أجهزة الأمن من الوصول إلى غايتها النهائية ، حيث استوقفتها فى مدينة العريش ، التى خرج أهلها ، عن بكرة أبيهم ، حاملين الرايات الفلسطينية واللافتات لاستكمال مهمة توصيلها إلى الداخل ، وسط تظاهرة إعلامية واسعة النطاق.

واستمرت أنشطة اللجنة فى هذا المجال ، حيث نظمت أهم قوافلها وأكبرها يوم ٢٠٠١/٦/٢٩م ، حيث ضمت هذه القافلة حمولة ستين سيارة نقل كبيرة من الأغذية ، والأدوية [نحو ستمائة وخمسين طنًا من الأغذية والأدوية] ، ونحو سبعمائة وطنى مصرى ، حملتهم اثنتا عشرة سيارة ركاب كبيرة. والمثير للانتباه فى هذه القافلة أن معظم مكوناتها أتت عبر تبرعات فقراء وبسطاء مصر من فلاحيها فى الأرياف ، والقرى البعيدة عن العاصمة ، تعبيرًا عن عمق ارتباطهم بإخوتهم الفلسطينيين والقضية.

كذلك كان من أبرز أنشطة "اللجنة الشعبية" مبادرتها لتنظيم حملة جمع مليون توقيع من أبناء الشعب المصرى ، على "عريضتين": الأولى: تطالب بقطع كافة العلاقات مع العدو الصهيونى وبإغلاق سفارته فى القاهرة ، وهى موجهة لرئيس الجمهورية ، والثانية: موجهة للأمين العام للأمم المتحدة ، كوفى عنان ، تطالبه بتشكيل لجنة تحقيق دولية ، لبحث ما يتعرض له شعب فلسطين من مجازر ، وبتوفير الحماية الدولية له ، وبإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة ، طبقًا للقرار (١٩٤) ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ب) اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية

هذه اللجنة ، مثلها مثل سابقتها ، وليدة تداعيات الشعب الفلسطينى الثانية ، والشعور الوطنى الجارف ، فى الشارع المصرى ، بالرغبة فى دعم الانتفاضة ، والمساهمة فى الدفاع عنها ، ومواجهة أشكال قمعها ، وفك الحصار المفروض عليها.

تشكلت اللجنة ، فى ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٠م ، وأُعلن عن بدء ممارستها للنشاط ، فى مؤتمر بنقابة الصحفيين المصريين ، حضره حشد من المثقفين ، ورجال الصحافة والإعلام ، والسياسيين ، الفنانين والأكاديميين ، وممثلى النقابات العمالية ، والمهنية ، والهيئات الوطنية.

وحسب "البيان التأسيسي" للجنة ، فقد تأسست: "باتحاد فعاليات مقاومة النشاط الصهيونى و(التطبيع) مع إسرائيل ، ومن أجل دعم مقاومة الشعب الفلسطينى ، وبخاصة انتفاضة الأقصى ، ولتوحيد الحركة الشعبية المصرية ، التلقائية ، لمقاطعة السلع الإسرائيلية ، والشركات الصهيونية ، والمصرية المتعاملة فى بضائع إسرائيلية ، وبعض الشركات والسلع الأمريكية والغربية ، كرسالة غضب واحتجاج ، على صلف وغطرسة الكيان الصهيونى المغتصب لأرض فلسطين العربية ، واعتراضًا على التواطؤ الأمريكى فى العدوان الإسرائيلي".

تضم اللجنة فى عضويتها العديد من هيئات مقاومة الصهيونية ومناهضة "التطبيع" فى مصر ، التى احتشدت فى هذا الشكل: "مساهمة مصرية مهمة فى انتفاضة الأقصى ، انطلاقًا من رفضنا الكامل والثابت للكيان الصهيونى ، ومن ضرورة مقاومة هذا الكيان العنصرى ، المرتبط عضويًا بالإمبريالية الأمريكية ، التى تهدف إلى تفتيت الأمة العربية ، وإخضاعها لهيمنتها ، واستغلال مواردها ؛ وحيث يبرز سلاح المقاطعة ، باعتباره أحد الوسائل الفعّالة التى يمتلكها الشعب المصرى ، مباشرة ، وامتدادًا طبيعيًا للدعوة الوطنية لمقاومة "التطبيع مع إسرائيل".

وجدير بالذكر ، أن الدعوة لمقاطعة البضائع والشركات الإسرائيلية ، والأمريكية ، والبريطانية ، كانت قد انطلقت ، وانتشرت ، بمبادرة شعبية خالصة ، فى أعقاب تفجر وقائع انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وتكشف الصورة البشعة للقمع الصهيونى ، المدعوم أمريكيًا وغربيًا ، حيث مارس الأطفال المصريون ، والشباب ، وسيدات البيوت ، والرجال ، مقاطعة فعّالة للسلع والمطاعم الأمريكية... وقد استهدفت "اللجنة العامة للمقاطعة" مهمة ترشيد حركة المقاطعة ، وبلورتها ، واعتماد مجموعة من «القوائم» المدروسة ، التى تضم جميع الشركات الصهيونية ، وكل المتعاملين معها من شركات ، وهيئات ، وأفراد ، وكذلك السلع الأمريكية ، والغربية ، المتوجب مقاطعتها ، كرسالة احتجاج ، من جماهير شعب مصر ، على الانحياز الأمريكى – الصهيونى الفج للعدوان الصهيوني.

وقد حققت "حركة المقاطعة" نجاحًا بارزًا ، بإكراه احتكار "سينسبري" لتجارة التجزئة على الخروج من مصر ، بعد تصفية أعماله فيها محققًا خسارة فادحة ، إثر تعرضه لمقاطعة شاملة من المصريين ، بعد ثبوت تبرع مالكيه بأموال لصندوق حركات "الاستيطان" الصهيونى ، التى تكرس عملية سرقة الأرض الفلسطينية ، كما أن العديد من الشركات الأمريكية ، فى مصر والمنطقة العربية ، تعانى من آثار حركة المقاطعة معاناة شديدة ، وبعضها يقاوم الانهيار تحت وطأتها.

وتصدر "اللجنة العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية" ، "اللجنة العامة للمقاطعة" ، اختصارًا ، نشرة باسم "المقاطعة" ، تتولى متابعة دقيقة لأنشطة حركة المقاطعة فى القاهرة ، والمحافظات ، وأصدائها فى العالم العربى ، والخارج ، وتتولى تفنيد حجج معارضى حركة المقاطعة ، من المرتبطين بالمصالح الأمريكية ، والصهيونية ، ومن الأجهزة والهيئات ، التى اتخذت موقفًا عدائيًا واضحًا من جهود هذه الحركة ، وأنشطتها ، وكذلك تنظم "اللجنة العامة للمقاطعة" ، ندوات علمية لشرح وجهات نظرها ، وتشارك فى حملات جماهيرية ، لتوسيع نطاق عملها ، كما تسهم فى جهود مساندة الانتفاضة المختلفة ، إضافة إلى مجال عملها المتخصص.

وقد صكت اللجنة المصرية العامة للمقاطعة ، شعار «سلاحهم المقاومة وسلاحنا المقاطعة» الذى أصبح شعارًا جامعًا للكثير من لجان المقاطعة ، داخل مصر وخارجها.

(ج) اللجنة الوطنية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لمواجهة الصهيونية

تواصل هذه اللجنة تقاليد مجيدة لنضال أساتذة جامعات مصر ، فى دعم العمل الوطنى ، والإسهام فى كافة أشكال العمل الفكرى ، والثقافى ، المؤيد للحق العربى ، والداعم للنضال

الفلسطينى ، والمناهض للإمبريالية والصهيونية ، وهى تقاليد تمتد إلى عقد الثمانينيات ، حين شارك أعضاء هيئات التدريس بجامعات مصر ، مشاركة فعالة ، فى أنشطة دعم الثورة الفلسطينية ، ومناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى ، حيث عقدت مؤتمرات عديدة ، لتحقيق هذه الغاية ، وتم اشتراك أساتذة الجامعات المصرية فى كافة أنشطة التضامن مع شعب فلسطين ، وأصدروا ، آنذاك ، نشرة متخصصة تحت اسم "صامدون" ، للتعبير عن مواقفهم فى تطورات القضية الوطنية والصراع العربى - الصهيوني.

وقد أُعيد تنشيط هذا القطاع الحيوى من مثقفى مصر الوطنيين ، عبر تأسيس هذه اللجنة ، فى شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠م ، للإسهام فى تعبئة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ، وتطوير مشاركتهم فى دعم الانتفاضة ، ومساندة الشعب الفلسطينى فى معركته المصيرية ، وتضع اللجنة برنامجًا للأنشطة الثقافية والإعلامية ، يخدم هذه الغاية ، وتصدر نشرة شهرية ، باسم "دُرة" ، تتابع على صفحاتها وقائع معركة الشعب الفلسطينى ، وجهود دعم نضاله ، وتمتاز هذه النشرة بتضمنها ترجمات مميزة لأعمال أكاديمية وفكرية لأساتذة وأكاديميين إسرائيليين ، تفضح الممارسات العنصرية الصهيونية ، وتكشف من الداخل زيف الشعارات التى ترفعها إسرائيل ، وتعرى همجيتها فى مواجهة الشعب الفلسطيني.

(د) اللجنة العربية لمقاومة التطبيع فى المجال الزراعى والمائي

تأسست فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦م ، واستهدفت - وفق مشروع ميثاقها - التحرك من أجل :

- مقاومة التطبيع مع العدو الصهيونى ، فى مجالى الزراعة والمياه.
- التصدى للتبعية الزراعية للإمبريالية الأمريكية.
- العمل على دعم ، وتنسيق ، وتكامل الموارد العربية الزراعية والغذائية.

وهى لجنة تعمل فى إطار "صيغة قومية جبهوية ، أُنشئت على هامش" مؤتمر صنعاء لمقاومة التطبيع والاستسلام ، ووقع على مشروع ميثاقها ، وانضم إلى عضويتها ، كل من:

- ممثلين عن القوى الوطنية المعادية للتطبيع فى كل من: مصر ، سوريا ، والعراق ، وفلسطين ، واليمن ، وليبيا ، والأردن ، والمغرب ، ولبنان.
- الاتحاد العام للفلاحين ، والتعاونيين الزراعيين العرب.
- عضويتها مفتوحة لكل القوى ، والشخصيات المصرية ، والعربية ، المناهضة للتطبيع ، فى مجالى الزراعة والمياه ؛ ويقوم التشكيل المصرى فى هذه اللجنة بدور "الأمانة الدائمة" لها ، بحسب اتفاق مؤسسيها.

تصدر "اللجنة العربية لمقاومة التطبيع فى المجال الزراعى والمائي" نشرة دورية باسم "الفلاح العربي" ، تقوم برصد وكشف عمليات التطبيع فى المجال الزراعى ، من جهة ، وإبراز النضالات والتوجهات الوطنية ، والقومية المناهضة للتطبيع فى هذا المجال الحيوى ، من جهة أخرى ؛ كما تنظم ندوات لمقاومة التطبيع الزراعى والمائي. وقد شاركت فى الجهد النظرى فى هذا المجال بكتاب : "مخاطر التخريب الصهيونى فى المياه والزراعة" ، كما تنشر العديد من المقالات والدراسات المتخصصة بهذا الشأن ، وتحت الطبع من إعدادها كتاب "معركة المياه فى الوطن العربي" ، شارك فى تحريره عدد من الخبراء والمتخصصين ؛ وتعد لتأسيس وإشهار "اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع الزراعي".

(هـ) الملتقى العربى لمواجهة الصهيونية

تأسس هذا الملتقى فى مفتتح عام ٢٠٠١م ، كتجمع مصرى/ عربى معاد للصهيونية ، وجاء فى خطاب تأسيسه أنه أنشئ "بمبادرة من بعض النخب ، والفعاليات السياسية ، المنتمية إلى التيارات الفكرية الرئيسة فى ساحة مصر العربية ، التى التقت بغرض التدارس ، وتبادل الرأى حول طبيعة المرحلة التى تمر بها الأمة العربية ، وقضيتها المركزية فلسطين ، وسبل تمكين الشعب العربى من أخذ قضاياه بيده ، وممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، وضرورة الالتقاء على مواقف سياسية موحدة تجاه الصراع العربى الصهيونى ، بما يجسد ثوابته ، ويتناسب مع طبيعته وأهدافه.

وقد تمت هذه اللقاءات على أرضية استشراف المستقبل ، فى ضوء الانتصار الكبير والحاسم الذى أنجزته المقاومة العربية على الجبهة اللبنانية ، الأمر الذى أعاد للخطاب العربى الثورى توازنه ، وأكد مجددًا ، قدرة الأمة على استخلاص حقوقها ، وتحرير أرضها ، من خلال المقاومة الشاملة والكفاح المسلح الذى أسقط الفارق فى توازن القوى ، فى مواجهة توازن الرعب المتمثل فى سلاح الجهاد ، الاستعداد للشهادة.

ويصدر "الملتقى العربى لمواجهة الصهيونية" نشرة إعلامية ناطقة باسمه ، تحت عنوان "الملتقى" ، صدر عددها الأول فى شهر فبراير / شباط ٢٠٠١.

(و) اللجنة الشبابية للتضامن مع الشعب الفلسطيني

تجمع شبابى ، يضم أغلبية طلاب الجامعات المصرية ، عقد مؤتمره يوم ٧/ ٦/ ٢٠٠١م ، ويصدر نشرة دورية باسم "أناديكم" ، صدر العدد الأول منها فى شهر يونيو / حزيران ٢٠٠١م ، حاملًا نص البيان التأسيسى ، الذى جاء فيه :

«من دير ياسين إلى انتفاضة سبتمبر ، ينزف الدم الفلسطينى الذى لم يرو العالم ، بعد ، ولكنه كان كافيًا لفضح وحشية الغرب المتحضر ، وتخاذل الحكومات العربية ، التى لم تكتف بقمع شعوبها ، والتخلى عن فلسطين ، وإنما مارست ، من خلال إعلامها ، أقذر الحملات ضد النضال الفلسطينى ، من خلال التعتيم عليه ، أحيانًا ، والهجوم ضده ، بصراحة ، ووصفه بالعنف أحيانًا أخرى ، والمتاجرة به فى كل الأحوال.

وحدد "البيان التأسيسى للجنة الشبابية" مهامها في : "بذل أقصى الجهد من أجل رفع صوت المناضل الفلسطينى ، الذى اجتمع الاستعمار العالمى والحكومات العربية على ضرورة إخماد صوته ، وأن نفضح الأكاذيب والشائعات من قبيل أن "الفلسطينى باع أرضه ، واكتفى بترديد أغانى العودة" ! وأن نعمق الوعى التاريخى بأصل القضية الفلسطينية وتطورها الحقيقى ، بعيدًا عن ترهات الإعلام ، وأن تلفت الأنظار إلى معاناة الفلسطينى اللاجئ فى البلاد العربية ، والذى يتعلم فيها بالدولار والإسترلينى ، ويعانى فى الحصول على فرصة عمل ، ويحرم من ممارسة ، أو شبهة ممارسة العمل العام ، ويعيش مهددًا بإنهاء إقامته ، فى أى لحظة".

(ز) الجمعية المصرية لمناهضة الصهيونية (تحت التأسيس)

تُعد من آخر الجهود فى محاولات الجماعة الثقافية الوطنية تأطير حركتها ، وتنظيم جهودها، فى مواجهة تصاعد مخاطر المشروع الصهيونى ، ومخططات اختراقه الوعى العربى والمصري. والهدف من تكوين هذه الجماعة ومحاولة الحصول على إشهار رسمى لها ، كجمعية من جمعيات المجتمع المدنى ، هو تولى التعبير عن قطاعات مناهضة الصهيونية فى مصر ، والعمل من أجل تحقيق مجموعة من الأغراض ، أهمها بلورة مشروع فكرى لنهوض عربى ، يكون قادرًا على مواجهة المشروع الصهيونى العنصرى ، ودعم ونشر "ثقافة المقاومة" فى الأمة.

وتتوخى الجماعة - حسب مقترح تأسيسها - مجموعة من الأساليب ، من أجل التحرك باتجاه تحقيق هذه الأغراض ، مثل : تنظيم الندوات ، واللقاءات الثقافية ، وورش العمل ، والدورات ، والمؤتمرات ، والمحاضرات ، والحلقات النقاشية ، والاستفتاءات ، وطبع الكتب والمجلات ، والنشرات غير الدورية ، وعمل المسابقات الفكرية ، والثقافية ، والأدبية ، والتاريخية ، وإجراءات للبحوث العلمية ، والميدانية ، وإنتاج المواد السمعية ، والبصرية ، وتوزيعها ، وإنشاء مشروعات إنتاجية ، لخدمة أغراض الجمعية ، وتمويل نشاطاتها.

وتستهدف الجمعية التنسيق مع الجهات الأخرى ، التى تعمل لتحقيق نفس الأغراض ، والاشتراك فى النشاطات المحلية ، والعربية ، والدولية ، المتصلة بمقاومة المشروع الصهيوني.

تضم قائمة أسماء مؤسسى "الجمعية المصرية لمناهضة الصهيونية" نخبة من كبار المثقفين والأكاديميين ، والسياسيين المصريين.

وقد أدى احتلال العراق لتطبيق نفس نموذج اللجان الشعبية بتأسيس لدعم الشعب الفلسطينى بتأسيس الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان الأمريكى على العراق:

وكان قد سبقها تكوين "اللجنة الشعبية المصرية لإغاثة أطفال العراق" ، و"اللجنة الشعبية المصرية لكسر الحصار على الشعب العراقي".. واستهدفت هذه اللجان تجسيد التضامن الشعبى المصرى مع أبناء شعب العراق الشقيق فى محنة الحصار الطويل ، وما ترتب عليه من نتائج مدمرة ، وكذلك فى مواجهة مقدمات الغزو الأمريكى - البريطانى للعراق ، وما ترتب عليه.

وقد نظمت «الحملة الشعبية لمقاومة العدوان الأمريكى على العراق» ، مؤتمرها الأول بالقاهرة ، فى يومى ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢م ، والذى جاء بمثابة مظاهرة تضامنية كبيرة ، تمثلت فيها كل القوى السلامية والمعارضة للهيمنة الأمريكية والمناهضة للعدوان ، فى العالم أجمع ، وفى العالم العربى وفى مصر ،ثم المؤتمر الثانى ديسمبر ٢٠٠٣م.

وصدر عن هذا المؤتمر "إعلان القاهرة" الذى اعتمد كوثيقة من الوثائق الأساسية لحركات مناهضة العولمة الأمريكية فى مختلف أركان المعمورة.

كما تأسس تجمع المهندسين المصريين لنصرة فلسطين (والعراق) وكان أكبر نشاط له مؤتمرًا حاشدًا حضره عدد كبير من المهندسين المصريين ، عقد يوم ١٨/ ٤/ ٢٠٠٣م تحت عنوان «أمة مقاومة» تدارس خلالها الحاضرون سبل دعم الشعبين الفلسطينى والعراقى ، واتخذوا خطوات عملية فى هذا السبيل.

وهناك لجان أخرى عديدة تعمل فى مجالات مقاومة التطبيع ، والتضامن الشعبى مع نضال الشعب الفلسطينى والمقاطعة الشعبية للبضائع الصهيونية والأمريكية ، ومواجهة العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية تمثل مع ما ذكرناه من نماذج ، الموقف الشعبى المصرى الحميم فى تعاطفه مع كفاح الأشقاء العرب وشعوب العالم أجمع ضد العدوان والعنصرية والاستغلال ، وفى سبيل الحرية والاستقلال.

كما تأسست فى منتصف عام ٢٠٠٢م هيئة للتنسيق بين أنشطة اللجان ، ولترتيب وتوزيع المهام والمسئوليات بينها ، تضم ممثلين لكل من هذه اللجان وهى تجتمع دوريًا لبحث خطط العمل المشترك.

اللجنة الشعبية لمقاومة المشروع الصهيوني

أُعلنت هذه اللجنة (التى تعد من آخر المبادرات المصرية فى مجال دعم كفاح شعب فلسطين ، ومقاومة المشروع الصهيونى ، بإشراف بعض العناصر القيادية (الشابة) فى جماعة الإخوان المسلمون ، حيث حددت اللجنة أهدافها. فى بيانها التأسيس ، على النحو التالي:

١- رفع الوعى لدى أبناء الأمة عن حقيقة الصراع العربى الصهيونى باعتباره صراع وجود لا صراع حدود.

٢- المشاركة فى كافة أعمال المجتمع المدنى الفاعلة المؤيدة للقضية الفلسطينية.

٣- تبنى رؤية استراتيجية مستقبلية لتفعيل مقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية وتشجيع المنتجات الوطنية ، وتحقيق أكبر مساحة من التعاون العربى والإسلامى المشترك.

٤- تبنى كافة أشكال الدعم للمقاومة ضد المشروع الصهيوني.

٥- الدعوة إلى وقف كافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني.

وتنشط هذه اللجنة فى عقد الندوات والمحاضرات لتحقيق الأهداف السابقة.

اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية

وهى الوليد الأخير فى جماعات ولجان دعم الانتفاضة والشعبين الفلسطينى والعراقى فى مصر.وتهتم هذه اللجنة بالبُعد الثقافى للصراع ، حيث توليه عنايتها ، وبرز هذا الأمر فى طبيعة البيانات الصادرة عنها مثل : «مشروع الرؤية الإنسانية» و«العدو الأمريكى احتل العراق ، ويهدد سوريا.. فما العمل؟». (صادر يوم ١٦/ ٤/ ٢٠٠٣م) ، حيث يتضمنان تحليلًا للظروف السياسية والاستراتيجية الراهنة ، ويقدمان برنامجًا تفصيليًا للحركة فى مواجهة العدوان الأمريكى - الصهيونى على بلادنا ، ينتهى بطرح اللجنة تكوين «جبهة شعوب العالم وطبقاته» المضطهدة ، فى مواجهة «غطرسة القوة الأمريكية ، وباتباع المبادئ السياسية والثقافية الداعمة لنضال شعوب العالم المشترك ضد الاستعمار والحروب الاستعمارية ، بغض النظر عن اختلاف الدين أو الثقافة أو العرق أو اللون أو الموقع الجغرافي».

ولا يفوتنا فى نهاية هذا الاستعراض للجان أن نذكر ثلاث ملاحظات على خريطة اللجان:

١ - أنها لم تقتصر على العاصمة بل امتدت للمحافظات ، لم يقتصر نشاط اللجان الشعبية لمناصرة شعبى فلسطين والعراق على القاهرة وحدها (العاصمة) ، أو الإسكندرية (العاصمة الثانية) التى لعبت فيها جامعة الإسكندرية والنقابات المهنية وأنديتها (الأطباء - الصيادلة -

المحامين... إلخ) دورًا بارزًا ، فى حشد الجماهير الشعبية وتطوير أشكال تضمنها مع الأشقاء فى محنتهم ، وإنما امتدت لكى تشمل أغلب محافظات مصر ، من أسوان وحتى العريش ، التى كانت محط أغلب قوافل الدعم التى حملت المؤن والأدوية المجمعة من شتى قرى ومدن مصر، والموجهة لدعم صمود الأشقاء الفلسطينيين ، طوال فترة الانتفاضة ، وحتى آخر قافلة غادرت مصر إلى فلسطين ، بادئة رحلتها من محافظة السويس (رمز النضال المصرى الشهير) ، إلى مدينة رفح المصرية ، ورفح الفلسطينية ، فى أوائل شهر مايو (آيار) ٢٠٠٣م.

٢- **أن اللجان كان يتوازى معها عمل نقابى للتضامن والمقاطعة ، فمقاومة التطبيع وأنشطة المقاطعة ودعم الانتفاضة وشعب العراق** لعبت فيها النقابات المهنية المصرية دورًا هامًا ورائدًا ، على امتداد تاريخها الطويل ، - إضافة إلى دورها الرئيسى فى تطوير المهنة وتقنينها ، وإزالة المعوقات من أمام تقدمها - كوعاء للتعبير عن المواقف الوطنية والديمقراطية لمنتسبها ، وتضاعف هذا الدور ، مع ضعف دور الأحزاب السياسية فى المجتمع ، حتى نابت النقابات عنها أحيانًا ، ولعبت أدوارها ، فى أحايين كثيرة.

وفى الحقبة المعاصرة للصراع ، برز دور النقابات المهنية فى دعم حماية التحركات الشعبية ، مثل تأييد الانتفاضات الطلابية والعمالية ، ودعم والدفاع عن المعتقلين السياسيين (نقابة المحامين) ، ووفرت بعض هذه النقابات (الأطباء - الصيادلة - المحامين...إلخ) دعمًا ماديًا ومعنويًا كبيرًا للأنشطة الوطنية الشعبية. وفى هذا السياق يذكر دور النقابات المهنية فى تنظيم قوافل الدعم الغذائى والطبى للانتفاضة ولشعب العراق ، وكذلك دورها فى مساندة حملات المقاطعة الشعبية ، وتبنى «قوائم المقاطعة» العامة ، والتخصصية ، مثل تلك التى أصدرتها «نقابة الصيادلة المصريين» لمقاطعة الأدوية التى تنتجها شركة «ليللى» الأمريكية بسبب دعمها لحركة الاستيطان الصهيونى فى الأراضى المحتلة.

كذلك ساهمت نقابة الأطباء ، مع غيرها من النقابات المهنية واللجان الشعبية فى تأسيس «تحالف القوى الوطنية المصرية» فى تنظيم المؤتمر الشعبى الحاشد باستاد القاهرة ، يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٢م ، والعديد من المظاهرات المؤيدة لكفاح الجماهير العربية والرافضة للعدوان على شعوبنا.

٣ - **أن اللجان الشعبية توازى معها نشأة لجان فى الدول العربية** ، فقد كانت استجابة الجماهير العربية فى شتى أنحاء العالم العربى ، للأحداث المتفجرة على الأراضى الفلسطينية ، بعد الانتفاضة الثانية (سبتمبر عام ٢٠٠٠م) عارمة .

ويمكن رصد هذه الاستجابات الشعبية فى العديد من البلدان العربية ، بما يعكس نوعًا من «الوحدة الشعبية» العربية ، أو وحدة «الهم العربى المشترك» ، حيث تكاد تتطابق هذه اللجان ، بمهامها ، وآليات عملها.. بل وحتى باستجابات السلطات فى مواجهتها ، فى كافة البلدان العربية ، دون استثناء.

فنجدها فى :

(أ) المشرق العربي: (الأردن - لبنان - سوريا - فلسطين).

(ب) المغرب العربي: (المغرب - الجزائر - تونس - موريتانيا).

(حـ) الخليج العربي: (دبى - البحرين - اليمن - الكويت - السعودية - عمان).

بل نجد أنه على الرغم من اتساع نطاق النفوذ الأمريكى والغربى فى بلدان الخليج العربى ، إلا أن الحركة الشعبية لدعم الكفاح الفلسطينى ، ومقاومة التطبيع مع «الكيان الصهيوني» فى الخليج ، واسعة المدى ، وحققت تواجدًا ملحوظًا فى مواجهة ظروف مناوئة كثيرة.

وقد عُقد «المؤتمر الشعبى لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني» لدول الخليج ثلاث دورات متعاقبة ، كان آخرها فى «مملكة البحرين» ، يومى ٣٠-٣١ مايو ٢٠٠٢م ، تحت شعار «نحو آليات شعبية عملية لمقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة» ، وشاركت فيه وفود كبيرة مثلت جميع دول الخليج العربى والجزيرة العربية ، إضافة إلى الدول العربية الأخرى ، ومن ضمنها مصر.

وقد انبثق عن المؤتمر لجنتان دائمتان:

(أ) لجنة دعم الانتفاضة والصمود الفلسطيني.

(ب) لجنة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وصدرت عن المؤتمر توصيات مهمة تضمنت اقتراحات فى المجال الثقافى والإعلامي: (توعية المجتمع ، وبالذات الأطفال والشباب ، بثقافة المقاطعة ومقاومة التطبيع ـ التوجه للإعلام الأجنبى والقوى الإنسانية فى العالم - رفض التدخل فى المقررات الدراسية لتشويه الوعى بقضية الصراع العربى الإسرائيلي.. إلخ) ، وفى المجال الاقتصادى (دعوة رجال الاقتصاد والصناعة لإيجاد بدائل للمنتجات المقاطعة - رصد الشركات الداعمة للكيان الصهيونى - توسيع دائرة المقاطعة...إلخ) ، وفى مجال آليات عمل اللجان : (تأسيس موقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ونشرة إلكترونية ، للمقاطعة - مأسسة العمل لضمان استمراره - توزيع أوجه النشاط قطريًا - عمل الدراسات العلمية فى مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع - التنسيق بين لجان المقاومة الخليجية والعربية لضمان التعبئة الجماهيرية...إلخ).

وكخطوة أولية على مسار تجميع الطاقات والجهود العربية الشعبية فى مجالات مقاومة التطبيع ودعم الشعب الفلسطينى ومناهضة الصهيونية والعدوان الأمريكى والمقاطعة ، تمخض الحوار بين جماعات مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية فى ثمانى دول عربية هي: مصر وسوريا والأردن ولبنان والبحرين واليمن والإمارات العربية وفلسطين ، إضافة للمغتربين العرب فى إنجلترا ، عن تكوين **«اللجنة الشعبية للمقاطعة» مايو ٢٠٠٢م** ، كنواة لبلورة حركة شعبية عربية واحدة للمقاطعة ، تنتظم القدرات الشعبية فى كافة أرجاء الوطن العربى الساعية لتطوير قضية المقاطعة ، وتعميق مفاهيمها وإنجازاتها ، واختيرت القاهرة كمقر مؤقت لهذه اللجنة ، والمهندس / أحمد بهاء الدين شعبان (مصر) ، مقررًا مؤقتًا لها ، وقد أوصى المؤتمر بإصدار «ميثاق شرف عربي» ، حول الالتزام الشامل بالمقاطعة ، توقع عليه مكونات ومؤسسات المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، انطلاقا من تقدير موضوعى لسلاح المقاطعة باعتباره أحد أهم صور مقاومة سياسة تطويع الإرادة العربية ، إلى جانب أنها - المقاطعة - وسيلة مهمة لتعبئة القدرات الشعبية الهائلة ، واستعادة قوى الجماهير الفاعلة كعنصر رئيسى فى ساحة «الصراع» ، كما دعا المؤتمر إلى العمل على تأسيس مركز خاص للمعلومات والدراسات المتخصصة فى قضية المقاطعة ، وذلك لرصد كل أشكال التطبيع ، والعمل على تزويد الهيئات والمنظمات والمواطنين بالمعلومات المتوافرة ، وذلك لدراسة سبل توسيع نطاق المقاطعة ، لكى تشمل قطاعات مؤثرة كالنفط والمصارف وأسواق المال ؛ كما دعا المؤتمر إلى دعم الصناعات الوطنية والعربية والإسلامية ، لتكون بديلًا عن المنتجات التى يتم مقاطعتها.

ثالثًا : آليات عمل هذه اللجان ، وأدوات حركتها ، وأهم مظاهر نشاطها

تعددت أساليب الحركة وآليات العمل للجان الشعبية ، وقد اشترك أغلبها فى السعى لتوصيل رسالته إلى الجمهور المستهدف عبر استخدام العديد من الوسائط ، لعل من أبرزها:

١ - المؤتمرات السياسية

وهى تجمعات حاشدة لمؤسسى وأنصار هذه اللجان والهيئات ، تتضمن هذه المؤتمرات ، على الأرجح كلمات سياسية لشخصيات عامة ذات مصداقية بالنسبة للرأى العام ، ولمؤسسى هذه الأشكال ، وأحيانًا يستضاف ممثلين للنضال الفلسطينى كمتحدثين فى هذه المؤتمرات ، والتى غالبًا ما تأخذ طابعًا تحريضيًا عامًا يفضح العدوان والمخططات الصهيونية والأمريكية، وكمثال لهذا النوع من النشاط المؤتمر الذى نظمته "الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان

الأمريكى للعراق ، تحت شعار " معًا ضد العولمة الأمريكية والحرب على العراق" ، يومى ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢م ، بالقاهرة ، وقد شارك فيه ممثلون للحركات العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية ، من العديد من البلاد الأجنبية (أمريكا - بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - روسيا...إلخ) ، وممثلون للأقطار العربية إلى جانب المئات من المصريين ؛ وصدر عنه "إعلان القاهرة" ، "Cairo Decleration" ، الذى أصبح أحد وثائق "حركة مناهضة العولمة الرأسمالية العالمية".

٢ - الندوات والمحاضرات

تنظم لتدارس موضوعات بعينها ، مثل التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية ، وخطط التسوية المطروحة ، ومحطات النضال الوطنى الفلسطينى ، ويعقبها فى العادة - تعقيبات من المشاركين والحضور.

٣ - النشرات والبيانات والملصقات والبوسترات

تصدر أغلب هذه التجمعات ملصقات وبوسترات للتوعية بقضاياها ، وكذلك بيانات فى المناسبات الهامة والضرورية للتعبير عن موقفها من الأحداث ، كما يصدر عن أغلبها نشرات شبه دورية: تتضمن أخبارًا وتحليلات سياسية وتعليقات على الأحداث...إلخ مثل نشرة «الصراع» لـ "اللجنة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومناهضة إسرائيل" ، و"المقاومة" التى تصدر عن "اللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية فى لبنان وفلسطين" و"المقاطعة" التى تصدرها "اللجنة العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية"...إلخ ، ويصدر بعضها بعض الكتب والدراسات المتعلقة بمجال نشاطها.

٤ - المعارض والعروض الفنية

ومن الأساليب المستخدمة فى أنشطة هذه التجمعات المعارض الفنية التى تضم صورًا ورسومًا كاريكاتورية ، تدور حول الأحداث والتطورات السياسية ، وأيضًا الحفلات والعروض الفنية التى يشارك فيها شعراء وموسيقيون ومغنيون ، يؤدون فقرات وطنية تساعد فى الحشد المعنوى والفكري.

٥ - قوافل الدعم

ومن أهم أشكال العمل لهذه التجمعات الشعبية قوافل دعم الشعبين الفلسطينى والعراقى ، التى تضمنت مواد غذائية تم جمعها من الأحياء الشعبية ، فى القاهرة والمحافظات، وأدوية ومستلزمات طبية ، وأحيانًا ما صاحبها بعض الأطباء والمعالجين المطلوبين.

وقد تعددت هذه القوافل منذ اندلاع الانتفاضة ، وبلغ بعضها نحو ستين سيارة نقل مصحوبة بما يزيد على السبعمائة مواطن مصرى ، خرجت متجهة إلى رفح المصرية لتسليم محتوياتها إلى الأشقاء الفلسطينيين فى رفح الفلسطينية ، وكالعادة كانت أجهزة الأمن تحول دون إتمام هذا اللقاء ، وتجبر القافلة على إنهاء عملها فى مدينة العريش ، دون أن تستكمل مسيرتها المفترضة.

كذلك ، ومع تصاعد الآثار السلبية للحصار الأمريكى - الغربى على شعب العراق ، اتجهت "اللجنة الشعبية المصرية لإغاثة أطفال العراق" إلى تنظيم قوافل الدعم التى تضمنت بالأساس مواد طبية وأطباء مصاحبين ، توجهت إلى بغداد ، فى مبادرة عملية لكسر الحصار الظالم على الأشقاء العراقيين قبيل اندلاع الحرب.

٦ - المسيرات والمظاهرات

ولعل هذا الأسلوب هو أبرز ما لجأت إليه هذه التجمعات الشعبية من نشاط ، وأكثرها أهمية ، لاحتكاكه المباشر بـ "الشارع" واستحواذه على انتباه الرأى العام وأجهزة الإعلام ، خاصة الأجنبية.

وعادة ما تتوجه المسيرات باتجاه السفارتين الأمريكية والإسرائيلية ، ثم البريطانية مؤخرًا مع تصاعد وتيرة العدوان على الشعب العراقي ، ومراكز الأمم المتحدة ومجلس الشعب ، وغيرها من المواقع المعنية.

وتواجه أجهزة الأمن هذه المسيرات والتظاهرات - التى ترفع فيها الأعلام المصرية والفلسطينية والعراقية (وتحرق فيها - عادة- الأعلام الأمريكية والإسرائيلية) ، وتردد فيها الهتافات المنددة بالعدوان والمؤيدة لنضال الشعبين ضد الاحتلال - بحصار مشدد ، يخنقها ويمنع المواطنين (العاديين) من الالتحام بها ، ويحاصرها ويحصر تأثيرها فى أضيق نطاق.

ومنذ أن اندلعت الانتفاضة الباسلة ، أصبح يوم الجمعة هو يوم مؤتمر سياسى وطنى مستمر بين كل النشطاء السياسيين والاجتماعيين والمواطنين (العاديين) ، يعقد فى الجامع الأزهر ، حيث تلقى الخطب وتردد الهتافات المعارضة للعدوان على الأشقاء العرب فى فلسطين والعراق ، والمطالبة بفتح باب "الجهاد" ضد المعتدين.

ومن أبرز التجمعات الشعبية - فى هذا السياق - تلك التى دعا إليها ونظمها "تحالف القوى الوطنية" ، الذى يضم النقابات واللجان الشعبية وبعض الأحزاب السياسية ، فى

إستاد القاهرة يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٣م ، وقد احتشد تلبية لدعوة "التحالف" نحو ١٥٠ ألف مواطن فى الإستاد (سعته القصوى) ومنع مئات الآلاف الآخرين من الزحف إلى القاهرة ليلة المؤتمر الوطنى الحاشد.

ويذكر أن هذه اللجان والجمعيات والجماعات والهيئات ، قد مارست هذه الأشكال من العمل ، إما منفردة ، أو مجتمعة ، وخاصة بالنسبة للمظاهرات والمسيرات ، التى اقتضى التجهيز لها والسعى لإنجاحها ائتلاف قوى معظم هذه المجموعات.. إذ من المؤكد أن أغلبها غير قادر وحده على تحمل عبء مثل هذا العمل الضخم.

٧ - استخدام الإمكانات التى تتيحها الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)

استفادت هذه الحركات الشعبية ، إلى حد مقبول ، من المميزات التى تتضمنها شبكة الإنترنت ، فى الإعلام والاتصال ، حيث أدركت - منذ وقت مبكر أهمية وجود مواقع لها على الشبكة الدولية للمعلومات وسعت لإنجاز هذا الأمر.

فللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية موقع على الشبكة ، «اللجنة المصرية العامة للمقاطعة» تملك موقعًا آخر وكذلك الأمر بالنسبة لـ «اللجنة المصرية لمناهضة العولمة الرأسمالية» (أجيج) وكذلك فإن اللجان العربية ، هى الأخرى ، أنجزت الكثير فى هذا المضمار.

رابعًا : الخبرات المتراكمة لعمل وأنشطة هذه اللجان والجماعات والهيئات الشعبية

لا شك أن هذه اللجان قد جمعت خبرات عمل متراكمة ، طوال فترة عملها ، المشحون بالنشاط ، على امتداد ما يقرب من العامين والنصف الماضيين ، ويمكن رصد أبرزها فيما يلي:

١ - ضرورة التوجه إلى الجمهور العادى ، كمستهدف رئيسى ، وليس فقط إلى عناصر النخبة السياسية الضيقة.. وقد استطاع بعض هذه اللجان ، وبالذات فى مجال دعم الانتفاضة والمقاطعة ، تحريك قطاعات شعبية أوسع بصورة نسبية.. وأيضًا فلقد كان بارزًا - فى هذا المجال - الدور النشط لقطاعى المرأة والشباب فى حمل أعباء أقسام من هذا النشاط.

٢ - وفى هذا السياق أيضًا ، اكتشفت هذه التجمعات أهمية العمل خارج العاصمة التى احتكرت كل شىء : من الخدمات وحتى الأنشطة العامة. فقد كانت هناك جهود محمودة للعديد من محافظات مصر ، قدمت مبادرات هامة لدعم الشعب الفلسطينى ، وبالذات فى الإسكندرية والدقهلية والعريش...وغيرها حيث كان لمواطنى هذه المحافظات دور بارز فى العمل المساند ، ماديًا وأدبيًا.

٣ - كان من أبرز ما نجحت هذه التجمعات الشعبية فى استخدامه الفتاوى الدينية لعلماء الأزهر ورموز الكنيسة الوطنية ، وبالذات فى مجال مقاطعة العدو وبضائعه ، وكذلك فى مجال رفض ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيونى ، ودعم نضال الشعبين الفلسطينى والعراقى ؛ إذ انتبهت هذه الجماعات - مبكرًا - لأهمية هذا العامل فى التأثير على الوجدان الأخلاقى للشعب المصرى خاصة وللجماهير العربية ، بشكل عام ، واستخدمت فتاوى المفتى وبعض الرموز الدينية الإسلامية ، والبابا ، رأس الكنيسة الأرثوذكسية المصرية ، استخدامًا ناجحًا فى تنشيط عمليات المقاطعة ومقاومة التطبيع... ولدعم الصمود فى مواجهة العدوان.

٤ - وكذلك كان لتنويع أساليب العمل: المؤتمرات والمحاضرات والندوات والبيانات والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات...إلخ ، دور كبير فى توصيل " الرسالة الإعلامية" لهذه التجمعات الشعبية المتنوعة. وجاء هذا التنويع لكى يغطى حاجات ومتطلبات قطاعات متباينة من الرأى العام المهموم بقضايا النضال الوطنى ، سواء من حيث مستوى الوعى والاهتمام أو السن أو الظروف السياسية والاجتماعية.

٥ - ونجحت هذه التجمعات الشعبية فى اختبار أهمية فكرة التجميع الوطنى فى ظروف الأزمة العامة ، فأغلبها ذات بنية جبهوية جمعت العديد من الاتجاهات الوطنية فى إطار واحد، وأدارت الصراعات بين هذه الاتجاهات - رغم بعض الأخطاء - بصورة مقبولة ، ساعدتها على قطع شوط ملحوظ فى مسيرتها.

٦ - وكان من أبرز خبرات هذه التجمعات الشعبية ، وأنجحها ، هو استيعابها لدور "الصورة" فى تشكيل الرأى العام وتوجيهه وحثه على المشاركة وتحديد مواقفه.

فلقد استهدفت هذه التجمعات - ونجحت إلى حد كبير فى ذلك - حث كاميرات القنوات الفضائية والمحلية ، ووكالات الأنباء ، ومحررى الصحف والمجلات على حضور أنشطتها ، لتغطيتها إعلاميًا ، وحظت قوافل الدعم ، والمسيرات ، ومظاهرات الشوارع ، بتغطية كبيرة على كل الأصعدة ، بحيث أصبحت صورة هذه التجمعات المحاصرة بستار كثيف من قوى الأمن المركزى ، المدججة بالدروع والأسلحة ، صورة دائمة على شاشة الفضائيات العربية والأجنبية ، وقد حقق هذا الأمر نوعًا من "الاختراق الإعلامي" عادل - بصورة من الصور- الحصار الأمنى المفروض عليها... غير أن التركيز على هذا الأمر ، دفع بعض هذه التجمعات إلى اعتباره غاية فى حد ذاته ، مما تسبب فى أخطاء ظاهرة فى بعض الأحيان .

٧ - واستهدفت هذه التجمعات الشعبية أمرين متكاملين أيضًا: الأول: بناء شبكة من العلاقات العربية ، بين اللجان والتجمعات الشبيهة ، والآخر: بناء شبكة من العلاقات العالمية ، مع قوى مناهضة العولمة الرأسمالية ، وأنصار السلام والحرية فى العالم أجمع .

٨ - وتحتاج هذه اللجان والهيئات والجماعات إلى قدر أكبر من تنسيق العمل الداخلى لمنع تكرار ذات الأنشطة ، وللاستفادة القصوى من الكفاءات والإمكانات.

٩ - كما تحتاج أيضًا إلى إنشاء بنك للمعلومات Data Bank وكذلك مركز للمعلومات خاص بقضايا مقاومة التطبيع والمقاطعة والدراسات التفصيلية للصهيونية ، حتى يمكن ترقية أدائها على أساس عملي.

١٠- يمكن بالفعل النظر إلى هذه اللجان والهيئات والجماعات ، بما تحمله من زخم نضالي، وروح عملية باعتبارها مصدرا جديدا لتفعيل دور وأنشطة ومؤسسات «المجتمع المدني» المصرى والعربى المتعثر ، والمحاصر بعدد من القيود التى تحد من قدرته على الفعل ويمكن ـ بصورة من الصور ـ أن تكون منبعًا لمد الحركة السياسية - الجامدة - فى المجتمع ، بدماء حارة جديدة تساعد فى تطويرها ، وتسهم ، مع غيرها من العوامل ، فى تحسين الأداء السياسى على كافة الأصعدة.

ولعل أبرز الإنجازات فى هذين المجالين هو تكوين "اللجنة العربية الشعبية" للمقاطعة التى أعلن عنها فى مدينة دبى كإنجاز عربى لـ "المؤتمر العربى الشعبى الأول للمقاطعة" يومى ١٣ ، ١٤ مايو عام ٢٠٠٢م ، كذلك إنشاء الجماعة المصرية لمناهضة العولمة الرأسمالية (أجيج) التى تتولى الاتصال بالجماعات الشبيهة فى العالم ، وأيضًا عقد مؤتمر مناهضة العدوان على شعب العراق الذى نظمته «الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان الأمريكى ضد العراق» ، فى ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢م ، والذى ترأسه الرئيس الجزائرى الأسبق أحمد بن بيللا ، وشارك فيه ممثلون لهذه الاتجاهات من أمريكا وأوروبا.

غير أن هذه الجهود غير كافية حتى الآن ، وهى بحاجة لتعميق وتطوير و"استمرارية" وتوفير بنية تحتية مرنة تكفل المواصلة حتى يمكن التوصل لأفضل مردود وطنى من ورائها.

خامسًا : من الدولة إلى الناس : استنتاجات نظرية لتطوير مفهوم المواطنة

قصدنا من الاستعراض السابق رسم خريطة أولية لواقع وبرامج وآليات عمل اللجان والهيئات الشعبية ، المصرية بالأساس النشطة فى مجالات مقاومة الصهيونية ، والتطبيع ، وفى

مجالات دعم الانتفاضة الفلسطينية ، ومقاطعة البضائع والشركات الصهيونية والأمريكية والبريطانية ، وكذلك فى مجال مساندة الشعب العراقى فى مواجهة ما يتعرض له من حصار وعدوان ، ونهب منظم لخيراته وثرواته.

ويمكن القول ، استنادًا على ما تقدم ، إن قطاعًا واسعًا من النخب المسيِّسة والمثقفة ، المصرية والعربية ، وقطاعات واسعة نسبيًا من الجماهير ، والشبابية (الطلابية) أساسًا ، قد وجدت فى هذه الآليات متنفسا لطاقتها الكامنة ، المكبوتة ، ومجالًا للتعبير عن رأيها ، وتجسيد انتماءاتها ، والإفصاح عن حماسها للعمل الوطنى والعام ، المناهض للعدوان الصهيونى - الأمريكى ، على بلادنا ومصالحنا ، ومن هنا فينبغى النظر إلى هذه اللجان ودورها ، من موقع الاهتمام ، خصوصًا فى هذه الظروف العصيبة من حياة أمتنا ، التى تقتضى شحذ الهمم ، والاستناد إلى الإرادة الشعبية ، وتفعيل دور الجماهير فى مواجهة العدوان المتصاعد على أوطاننا وشعوبنا.

إن المظاهرات الحاشدة العديدة التى شهدتها عواصم مختلفة فى العالم العربى ، والتى رفعت فيها أعلام فلسطين والعراق ، والتى كثيرًا ما كانت تحاط بسياجات مانعة ضخمة من قوى الأمن ، وقوات مكافحة (الشغب!) و(الإرهاب!) ، وأنشطة مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية ، والمسيرات والمؤتمرات التى شهدت إحراق الأعلام الأمريكية والصهيونية ، وقوافل الدعم المادى والطبى للأشقاء الفلسطينيين والعراقيين.. وغيرها من مظاهر النشاط الذى قادته الهيئات واللجان الشعبية المصرية والعربية ، عكست بوضوح حجم الوعى المتراكم لدى الناس ، والحاجة الماسّة المطلوبة لتأطير أنشطة الجماهير الوطنية ، والاستفادة من زخم الحركة الشعبية فى دعم المواقف الوطنية ، وفى ترسيخ أركان «الجبهة الداخلية» ، فى وقت تتصاعد فى التحديات من كل جانب ، وتهب العواصف - على الوطن - من كل اتجاه.

ويمكننا أن نقدم فى الختام عدة ملاحظات نظرية مهمة تدخل فى التنظير الأوسع لمفهوم المواطنة على مستوى الفعل اليومى للفرد العادى تستخلص من تلك الحالة المصرية للجان الشعبية لتطوير الجدل النظرى حول المواطنة والديمقراطية والفعل السياسى الشعبي:

١ - تمثل اللجان الشعبية مفردة واقعية وحالة/ مشهد تستلزم نحت مفاهيم جديدة طازجة للتعامل معها وتكييفها (فكرة الشبكات كما صاغها مانويل كاستلز مع تعديلها لتكون أقل تقنية أو أقل مابعد حداثية) أو على الأقل إعادة تأويل مفاهيم موجودة بالفعل فى

التحليل السياسى والاجتماعى لكنها لا يتم الربط بينها وبين تلك الحالة (مفهوم المساحة السياسية اليومية - مفهوم رأس المال الاجتماعي-مفهوم العمل اللاسلطوى اللامؤسسى اللانفعي- مفهوم التمكين - مفهوم المساحة العامة (بجانب المجال العام) - مفهوم الفعل القصدي- مفهوم الخيار الرشيد(معكوسًا فى علاقة السياسى بالاقتصادي...إلخ) .

٢ - تثرى فكرة المقاطعة ليس فقط مفهوم المقاومة الفردى والجمعى الطوعى للعدو الصهيونى ، بل أيضًا التحليل النظرى فى مجال المقاومة للرأسمالية العالمية التى كانت الكتابات النظرية العربية تعتبر إسرائيل ذراعًا استراتيجيًا وعسكريًا وسياسيًا لها فى المنطقة ، وذلك بالتعامل مع الرأسمالية فى شقها الاقتصادى ، وتمكين الفرد-المستهلك فى سلوكه اليومى ، والمواطن فى فعله هذا الصدد لا يحتك مطلقًا بالدولة وهذه التركيبه مثلت لحظة كاشفة لقدرة الفعل الفردى والجمعى غير المؤسسى على الانتشار والتحدى والمقاومة السلمية الفاعلة .

٣ - اعتمدت اللجان الشعبية للمقاطعة كعقد عصبية للحملات الشعبية كما ذكرنا سلفًا على فئات من النشطاء تمثل هوامش الأحزاب ،بما مكن أفرادًا من ذوى الميول السياسية المتنوعة من اكتشاف مساحة للفعل تتحدى تهميشهم داخل الدوائر الحزبية لهيمنة النخب الحزبية ، بما يعطى للفعل السياسى مجالًا جديدًا يمكنه كسر الواقع الحزبى الراكد ويمثل عنصر ضغط عليه نحو مزيد من التغيير باتجاه القواعد الشعبية الحقيقية.

٤- استطاعت اللجان لكون هدفها إنسانيًا ومباشرًا وبسيطًا أن تنتشر فى الدول الأخرى ، فأخرجت أفق التضامن من المجال القطرى للأفق العربى الواسع أفقيًا ، وخلال ثلاث سنوات منذ تأسيس لجنة مقاطعة البضائع الإسرائيلية ، استطاعت اللجنة أن تتجاوز الإطار القومى الى أن تصبح شبكة عربية وان تعقد خلال عامى ٢٠٠٢ ، و٢٠٠٣م مؤتمرين بدولتين عربيتين من أعلى الدول العربية فى غلبة الثقافة الاستهلاكية للأفراد وهما دبى والبحرين بل واستطاعت أن تقوم بتفعيل الناس من خلال أدوات تقنية عالية كالإنترنت. وبالتالى رغم كونها شديدة الشعبية والتلقائية إلا أنها أيضًا توظف أدوات عالية التكنولوجية ، ثم إنها تستقطب من نستطيع تسميتهم بالأغلبية الصامتة ويدور حول هذه اللجنة عدة لجان أخرى مثل لجنة مقاومة المشروع الصهيونى وأصحاب هذه اللجان يمثلون شبكة من بناة "الثقة" فى مناخ عربى يتسم بفقدان تلك الثقة بين المواطن والنظام تمامًا.

٥ - أن تلك الظاهرة تتيح من الناحية النظرية توظيف وتطوير مجموعة من المفاهيم المتداولة فى النظرية الاجتماعية والسياسية لكنها تستخدم فى سياقات أخرى ، فيمكننا تطوير مفهوم "الفعل السياسي" ومفهوم "التمكين" بتحريرها من الاقتران السائد عادة بالتوجه للسلطة ،

والانطلاق فى بحث سبل وميكانزمات تمكين الناس بشروطهم وإمكاناتهم الذاتية غالبًا فى مواجهة السلطة والاستبداد. وقد نستخدم مفهوم العزوف السياسى ونفككه ونعيد تركيبه لنكتشف المسالك الإيجابية للفعل السياسى اليومى البديل انطلاقًا من افتراضية أساسية هى أنه لا يوجد مجتمع بدون فعل سياسى فى اليومى ، ومهمة الباحث هى اكتشاف القنوات التى ينتقل لها الفعل حين تنسد القنوات الديمقراطية ، وأين ذهب الناس ، وماذا يفعلون للتعبير والتمثيل والتجبية بديلًا عن الأطر الشكلية المصادرة ، فهذه اللجان خلقت مساحة لمن يريد أن يكون فاعلًا ولكن لا يريد أن يكون "مسيسًا" بالمعنى الأمنى المهدد لسلامة الفرد الشخصية فى ظل نظام بوليسى لا يقيم وزنًا فعليًا لحقوق الإنسان بمعناها الشامل. وهذا الأمر مهم جدًا فى الحالة المصرية تحديدًا. فهناك – ظاهريًا – ثقافة من العزوف والتوجس والخوف من السياسة لكن هذه اللجان أوجدت أسبابًا "أخلاقية" قوية للفعل أو الامتناع عن الفعل (المقاطعة) ترتبط بإرادة الفرد وضميره ، وأنبتت قدرة على بناء الجسور بين أيديولوجيات مختلفة يجمعها هم واحد فى لحظة زمنية ما ، وتمكنت من بناء قنوات للثقة بين الفعل الجمعى الحر والمواطن فامتدت بشكل عربى عبر الحدود الوطنية فخلقت ما لم تفلح بعض المنظمات العربية القومية – التى صممت خصيصًا لذلك – فى بنائه من تعاضد فى مجال الفعل اليومى ، ونجحت فى بناء شبكات ، لكنها ليست مثل الشبكات العربية للمنظمات الأهلية المختلفة الحقوقية والنسوية والنقابية – ، فهى ليست شبكة منظمات وإنما شبكة صغيرة من الأفراد الفاعلين يقبل فكرتهم جموع واسعة من المواطنين. فهى تعكس حركة الناس الإنسانية التضامنية ويصاحبها زخم تفتقده المؤسسات السياسية ذاتها فى ظل حالة من العزوف السياسى عن المشاركة فيها وضعف تمثيلها لما يمكن أن نطلق عليه "الأغلبية الصامتة".

٦ – أنها حالة فريدة من الكيانات الجمعية الرخوة وعلاقة هذه اللجان بالسلطة تستحق التأمل والتحليل فى ظل المصادرة لقوى سياسية عديدة مع ركود بل وتراجع التحول الديمقراطى فى مصر ،فإذا كان الفهم السائد أن السلطة تهمش قوى سياسية من اليمين أو اليسار أو الوسط الإسلامى فإن هذه اللجان عمليًا –بدرجة أو بأخرى –تهمش السلطة على مستويين: فهى أولًا تهمش السلطة كمسعى وهدف فلا تريد الوصول للحكم ولا ترغب فى منازعة النظام هيمنته الكاسحة ، وثانيًا هى لا تدخل فى نزاع مع النظام ولا تريد أن تحصل على شرعية منه ، بل هى تقفز فوقها وتتسلم قضايا كبرى تخاذل النظام عن تحمل مسئولياتها كالوقوف ضد التطبيع مع العدو الصهيونى أو ضبط الاستيراد ومقاومة النزعة الاستهلاكية.

٧ - أن تلك اللجان بحركتها للمقاطعة بنيت على مشروعية تاريخية نضالية فى العالم الثالث هى تراث المقاطعة التاريخى للمستعمر والممتد عبر القرن العشرين ويقترن بفكرة التحرر الوطني.

ولا شك أن توظيف للإنترنت والرسائل الهاتفية الجوالة للالتحام مع جهود المجتمع المدنى العالمي(حركة مقاطعة عالمية) ولمعاداة الصهيونية ومقاومة الهيمنة الأمريكية يعنى أن المحلى لا يمكن فصله عن العالمى لا فى تحليل الهيمنة فحسب بل فى تفعيل المقاومة أيضًا.

٨ - تمكنت اللجان من خلق مساحات لجهود "لاسلطوية" بديلة للتغيير الداخلى الديمقراطى فى تلك المساحات للحركة الوطنية الشعبية الديمقراطية فكانت تلك اللجان "وسيط- آلة - أداة - مساحة" للدفاع عن الديمقراطية بآلياتها كافة ، (مثال التطور من مقاطعة البضائع لتأسيس لجان لمقاومة المشروع الصهيونى تتيح لحظة مؤتمر ها توزيع بيانات لحماية المستهلك من الجباية الحكومية (مثال حملة شعبية ضد جمع رسوم القمامة على فواتير الكهرباء) فى داخل أروقة المؤتمر التضامنى العالمى فى نقابة الصحفيين ديسمبر ٢٠٠٣ على سبيل المثال) لهو مشهد يعنى أن كسر الحلقة المغلقة يفتح آفاق ومستويات متنوعة ومتضافرة للفعل الديمقراطى بل وتكتسب "المساحة المكانية للفعل أو للحدث " طبيعة خاصة تجمع لا القوى السياسية المتناحرة فى المجال الحزبى فقط بل قوى المجتمع المدنى المحلى مع العربى والعالمى ، وعبر الأجيال المختلفة.

٩ - أنه فى ظل تراجع سلطة الدولة تفرض دراسة هذا التجلى للعمل الشعبى مراجعات لكتابات التنظير السياسى التى تأسست على فكرة تفعيل الناس وتقليل دور الدولة خاصة الأدبيات الاشتراكية و"اللاسلطوية" (المسماة خطًا بالفوضوية) ومراجعة الفقه السياسى الإسلامى الذى ركز على سلطان الأمة وقام بالتنظير لتمكين الناس واستقلال مؤسسات الجماعة عن هيمنة الدولة المؤسسية والاقتصادية ، والتى تكتسبت أهمية نظرية اليوم وتشهد صعودًا فى الاهتمام بها فى أحدث أدبيات النظرية السياسية الغربية التحليلية خاصة فى السنوات الأخيرة استجابة لاحتياجات نظرية لفهم وتفسير تحولات مشابهة (وإن كانت على نطاق أوسع وفى ظل ظروف مختلفة) فى أوروبا الشرقية فى عقد التسعينيات ، والتى يمكن تطوير بعض أفكارها لترشيد تلك المبادرات الشعبية العربية بل وجعلها مصدرًا لفكر جديد عن التحول الديمقراطى وقنواته وإشكالياته يتجاوز مؤشرات الانتخابات الشكلية (الفاقدة للشفافية والنزاهة) ليبدأ من الناس ويستعيد للنظرية الديمقراطية جذورها الشعبوية الجماهيرية ، وتجاوز

اللغط الأيديولوجى إلى التحليل المفاهيمى العلمى باعتباره الأيديولوجيات - علميًا- أنساقًا مفاهيمية صالحة للتطوير والتفعيل وعبور الحدود بينها من ناحية ، ومع الأنساق المفاهيمية الدينية التقدمية من ناحية أخرى بما يمكننا من استشراف بلورة لاهوت تحرير عربى حضارى يقوم على تطوير الفعل الشعبى باتجاه مشاركة ديمقراطية أوسع ، فلا شك أن الأبعاد الدينية- الإسلامية والمسيحية - هى عنصر أساسى فى هذا التضامن العربى القوى مع قضية فلسطين بجوار عوامل قومية وجغرافية وإنسانية ، ودعم مواجهة العدوان بالطرق المشروعة والشرعية كما فى الحالة العراقية ، وهو مجال يطول البحث والاجتهاد فيه تجاوزًا للتصنيف الأيديولوجى الجامد الذى حكم العقل العربى ومنعه من توظيف موارده الفكرية النظرية - المفاهيمية ، والتاريخية النضالية لتحقيق نهضة اجتماعية وسياسية شاملة.

خـــاتمـــة

لقد كان هدف هذا البحث إلقاء الضوء على هذه "الحالة" دون مبالغة ودون تقليل من أهميتها ودلالاتها على الخريطة السياسية والديمقراطية ، وما قدمناه هو إطلالة للاقتراب من مساحة لم تنل حظها من البحث والدراسة لا فى ذاتها ولا باعتبارها جزءًا من تجليات المواطنة والانخراط السياسى خارج الأطر الرسمية أو المؤسسية المسماة بالمدنية ، متجاوزين الولع البحثى بصيغ التنظيم السرى المعارض أو غير القانونى فى العالم العربى كشكل أساسى للمعارضة أو المقاومة السياسية ، والذى شغل معظم الباحثين عن تلك الظاهرة الفريدة والجديدة والواعدة والسلمية المدنية غير المؤطرة.

و نأمل أن تكون هذه الأفكار التى تولدت من خلال النظر فى الواقع والمتابعة لعمل هذه اللجان وأنشطتها والمشاركة فيها منطلقًا لاهتمام بحثى فى المستقبل فى الدائرة الأكاديمية يبنى تراكمًا معمقًا على تلك الأفكار والملاحظات ، ويتناول خريطة الدوائر التى ينشط فيها المواطن فاعلًا ، فتجمع بين بحث التصور الذاتى للمواطنة بمستوياتها الوطنية والقومية والعالمية/ الإنسانية (دوائر الهوية ومستويات المسئولية) من ناحية ، والدراسة الإمبريقية للسلوك السياسى الطوعى التلقائى التشبيكى من منظور علم الاجتماع السياسى وعلم النفس الاجتماعى من ناحية أخرى ، وهو الوجه الآخر الغائب فى التيار العام من الدراسات السياسية العربية التى تدور حول دراسة الدولة والنظم السياسية بالأساس حتى عندما تهتم ببحث علاقتها بالمجتمع المدنى الذى يظل فى غالبه مؤسسيًا.

إن التغيير من أجل بناء مجتمع متقدم ديمقراطى حقيقى يبدأ من الفعل اليومى للمواطن ، وينبغى أن ينهض على جهود الحركات الوطنية المخلصة داخل كل قطر ،وعلى عملها الموحد فى مجمل الأقطار العربية ، ويستوجب بناء آليات جديدة غير تقليدية وفعالة للتمثيل والتعبير والتداول والمشاركة ، وإقرار قواعد الشفافية والمحاسبة ، واحترام حقوق المواطن باعتباره إنسانًا - فى المقام الأول - إذ أن هذا الأمر هو المدخل الوحيد لمواجهة ما يحيط بنا من مخاطر ، فالجماهير قادرة على التصدى لمخططات الهيمنة والتسلط الأجنبية ، شرط أن تشعر حقًا أنها تدافع عن وجودها وحقوقها ، وأن لها مصلحة فعلية فى الدفاع عن الأوطان ومواجهة التحديات المتجددة.

❊ ❊ ❊

obeikan.com